كـــــلام آخـــــر

الرياء ودولة المستشارين

■ يوسف المحمداوي

لم يدر بخلد احد فينا أن مرحلة ما بعد التغيير ستكون أرضا خصبة للمفسدين، بعد أن أصبحت ظاهرة الفساد القاعدة، أما المسميات الأخرى الخارجة من رحم النزاهة تعد من الشواذ، لذا يتطلب أن تكون مفردات تلك الظاهرة هي السائدة، وما عداها من مخلفات الماضي يجب أن تنقرض.

الصدق، الشرف، النبل، الإيثار،الرحمة، الإخلاص في العمل إن وجد، احترام الآخر إن وجد، كلها باتت (نفانيف) بالية يستعمرنا الذهول إذا ما صادفنا من يرتديها، وبالأخص في مؤسسات الدولة الحديثة من رافدها إلى مصبها، نعم يذهلنا تصدي أمثال هؤلاء، لتعدد المخاطر التي ستزورهم في الشارع، إشاعات كاذبة، تهديدات أولية، فان لم تنفع سيحدد كاتم الصوت مصائرهم على الخط السريع، او عبوة لاصقة تنقذهم من هذا الجحيم.

يقال في زمن لا أتذكره دخل حكيم معبدا فوجد احد المصلين يجهش بالبكاء أثناء صلاته فلما انتهى بادره الحكيم متسائلا...لماذا لا تبكي في بيتك!؟ تفاجأ المصلي بالسؤال ولم يجب، والحكيم يصيح هذا رياء.

يا سيدي الحكيم ليتك كنت معنا لترى، كم من ساستنا يخرج علينا بثياب التقوى من الفضائيات باكيا على ما نحن فيه، نادبا قدرنا، شاكيا أمرنا، والمصيبة أن الرجل من أولياء أمر المصيبة واحد صناعها، نعم في الفضائيات باكيا، وفي قصره ضاحكا، مستلقيا على فراش الترف، محتاطا بهواء (السبلت) وهو يعد يوميا أين وصلت قافلة دولاراته التي ينعتها أمامنا (وسخ دنيا)، وللأسف البعض ما يزال مصدقا ومؤمنا بما يقوله هؤلاء الذين جعلوا الفساد قاعدة، والنزاهة انحراف، من تأبط كتابها مصيره الجرم والرجم، وهذا لا يعني بالمرة خلو البلد من قيادات واضبت وتواضب على عملها في ساحة الانحراف المشرف!،ولكنها كصاحب اليد الواحدة التي تحتاج الى معجزة لكي تصفق وتحتاج إلى إعجاز لكي يسمع تصفيقها إن حدث، وسط الكمامات التي وضعها أبطال الرياء على آذانهم، فما نفع أن يتبرع فرد بنصف راتبه إلى خزينة الدولة، بينما المجموع يشرع قانونا يسمح للوزراء والبرلمانيين وأعضاء الجمعية السابقة للعمل كمستشارين في مؤسساتنا، وبمرتب معادل لما يتقاضاه الوزير العامل والتمتع بكافة صلاحياته وامتيازاته، ولا ندري هل هناك بقايا من مؤسسات لم يطلها الفساد ليستعينوا بمن خربوها سابقا؟!، للانتهاء من تدمير ما كلفوا به حتى تصبح ملايينهم التقاعدية حلالا و خارج محاسبة الإنصاف الذي فصلوه على مقاساتهم، فضلا عن كون هذا القرار سيتبلور عنه تنافس شريف بين الوزير المشرعن من قبل مجلسنا النيابي وبين السيد المستشار المشرعن أيضا! ولكن من سلطتنا التنفيذية، ولا فرق بالطبع ماداما الاثنان "يلغفان" عفوا يغرفان من نهر واحد!، وإذا ما سلمنا إجبارا وليس اختيارا بحاجة الدولة لمستشارين مساندين للنهوض بواقع البلد كما يدعي من تبناه، نحن نراه تشكيل مرادف للتكوينة الحكومية خارج الأطر الدستورية، الأمر الآخر والاهم أن من صلاحية المستشار التوقيع على العقود وإبرام الاتفاقيات التي يراها مناسبة من وجهة نظر كفاءته الاستشارية الداعمة للمصلحة العامة!، وإذا ما تحقق مراد الجهات الساعية إلى شرعنته، سيكون حصة كل وزارة لا تقل عن أربعة مستشارين يعينون وينتخبون حصرا من شريحة المسؤولين القدامى، وبالتالي نحن أمام مسؤولية تحمل عبء موازنة جديدة لشريحة مستحدثة، في اكبر تشكيلة وزارية بتأريخ بلد المستشارين.

لكن السؤال الكبير لماذا هذا الانتقاء المجحف؟. وكأن هذه الأرض لم تنجب غيرهم والامتيازات الخاصة لا تصلح لسواهم، وبالفعل وبتهكم مر، نقولها من أين لنا؟ أمثال، حازم الشعلان، أيهم السامرائي، مشعان الجبوري، كريم وحيد، عبد الناصر الجنابي، فلاح السوداني..! الذين لم يستثنهم قرار التعاقد والقائمة مع حسراتنا وخساراتنا تطول، وبالطبع لا نجد في سجل جامعاتنا أو في أرشيف الكفاءة العراقية من هو قادر على مجاراة دراية وخبرة واستشارة المنتخبين العاملين بمبدأ القربى وصلة المودة الدولارية!، للمؤهلات التي يمتلكونها في عالم المشاريع المركونة تحت يافطة قيد الانجاز!. وكما قال المفكر العظيم الذي رفض ذكر اسمه:مثلما وهب الدستور لكم حق التظاهر للصالح العام، وهبوا لهم حق التشاور والتصاهر في المال العام، لحين رحيل آخر برميل من النفط الخام.

المفتش العام في وزارة العدل لـ المدى :

البنى التحتية للدوائر العدلية في ذي قار لا تتناسب مع زخم المراجعين

مديرية التسجيل العقاري في الرفاعي.. صورة من الارشيف

الناصرية / حسين العامل

كشف المفتش العام في وزارة العدل أمين الأسدي عن عدم قدرة عدد من الدوائر العدلية العاملة في محافظة ذي قار على استيعاب الزخم الكبير للمراجعين مؤكدا تخصيص محافظة ذي قار الأراضي اللازمة لبناء خمس مجمعات عدلية في المحافظة المذكورة.

وأوضح الأسدي للمدى: من خلال زيارتنا الميدانية لمحافظة ذي قار تبين لنا أن البنى التحتية لعدد من الدوائر العدلية ولا سيما دوائر التسجيل العقاري لا تتناسب مع زخم المراجعين وان بعض الدوائر بحاجة إلى أبنية بديلة لتؤدي دورها بالصورة المطلوبة، وأضاف الأسدي الذي زار محافظة ذي قار ضمن برنامج زيارات ميدانية للوقوف على واقع عمل الدوائر العدلية في المنطقة الجنوبية وقد استحصلنا موافقة محافظة ذي قار على تخصيص خمس قطع أراض تتوزع على الأقضية الرئيسية في المحافظة لبناء مجمعات عدلية في المحافظة، مشيرا إلى أن مهمة وزارة العدل المستقبلية تتمثل بالتعجيل في بناء المجمعات المذكورة.

وتابع المفتش العام: كما تقرر فتح مكتب مفتش عام في محافظة ذي قار يتولى متابعة عمل دوائر وزارة العدل ومعالجة القضايا التي يمكن أن تحصل بالدوائر المذكورة وبالسرعة الممكنة لافتا إلى تعهد الحكومة المحلية بتامين البناية اللازمة لفتح المكتب.

وعن واقع حقوق الانسان في السجون الواقعة ضمن الحدود الادارية لمحافظة ذي قار قال الأسدي: عموما لا توجد انتهاكات حقيقية لحقوق الانسان في سجون الناصرية ولا يوجد تعذيب لانتزاع الاعترافات وذلك كون السجن هو جهة إيداع غير معنية بانتزاع الاعترافات من المتهم، مشيرا إلى أن المتهم يودع في السجن إما محكوما بعد إدانته أو موقوفا وهو في كل الأحوال أمانة لدى دائرة الإصلاح يمكن للجهة التي أودعته أن تسترده متى ما شاءت، منوها إلى أن الجهة القضائية هي من يحدد أمر استدعاء المتهم للتحقيق من عدمه. وأضاف: لكن هذا لا يمنع من وجود بعض المشاكل المتعلقة في إطعام النزلاء والتي يتولاها متعهد خاص، مشيرا إلى أن المتعهد وفي حال إخلاله بنظام الإطعام يتعرض إلى فرض غرامة مالية. وأردف المفتش العام كما أن الأمر لا يمنع وجود مشاكل بسيطة في تأمين الأدوية للمرضى من النزلاء وهذه هي مهمة وزارة الصحة وليس مهمة دائرة الإصلاح لوحدها.

وعن تسجيل هيئة النزاهة عدد من حالات الفساد في دوائر التسجيل العقاري في ذي قار قال الأسدي: إن الدوائر لا تخلو من الفساد وقد لا حظنا بعض المظاهر السلبية أو ما ندعوه بالخرق الأخلاقي خلال زيارتنا والتحقيق في بعض الشكاوى والاخبارات، مشيرا إلى أن دائرته تتلقى الكثير من الاخبارات والشكاوى وعند التعمق في التحقيق فيها يظهر معظمها غير دقيق وان القليل منها حقيقي وتتم معالجته بمعاقبة المقصرين أو وضع الحلول لتجنب تكراره، مشيرا إلى وجود حالات من الجهل القانوني وراء العديد من الشكاوى غير الدقيقة. وأوضح قائلا "اغلب حالات الشكاوى تنم عن جهل قانوني كما أن هناك تظلمات تقدم بعد انقضاء المدة القانونية المحددة لتقديم التظلم مما يجعل أمر التحقيق فيها خارج الصلاحيات القانونية للمفتش العام".

دراســة: ازديــاد تشـوهـات الأطـفـال نتيجة الـتـلـوث البيئي

بابل / إقبال محمد.

تشهد مستشفيات محافظة بابل حالات تشوه للأطفال حديثي الولادة، والتي تجاوزت المئات، ووفقا لدراسة أعدها الدكتور محمد هلال من مستشفى بابل للولادة والأطفال والتي أكد خلالها على أن ظهور التشوهات ناتج من عوامل قد تكون وراثية تحدث نتيجة طفرات في الجينات الوراثية تنتج من تعرض الأم أو جنينها للإشعاع والتلوث البيئي مما يشكل خطرا على تكوين الجنين.

وأشارت الدراسة إلى أن ما تعرض له العراق خلال السنوات الماضية من إشعاع وتلوثات كيماوية قد ساهم كثيرا في ارتفاع نسبه التشوهات لدى الأطفال حديثي الولادة، موضحة: أن حالات التشوه مختلفة ومتنوعة فمنها تشوهات خارجية أي تصيب الأجزاء الخارجية من الجسم مثل تشوه العظام وتشوه العمود الفقري والرأس والجلد أو تصيب الأجزاء الداخلية من الجسم كتشوه القلب والجهاز الهضمي والجهاز البولي والمخ، وهذه التشوهات قد ترافق الجنين خلال أشهر الحمل فقط لأنها تتناسب مع حياة الطفل الرحمية مما تسبب له الوفاة بعد الولادة مباشرة وقد يفقد الطفل حياته قبل انتهاء أشهر الحمل.

ازدياد تشوهات الاطفال

ونوهت الدراسة إلى أن عملية الكشف عن التشوهات ممكنة في بعض الحالات التي يكون فيها التشوه ظاهرا حيث يمكن كشفه من خلال أجهزة السونار إلا أن بعض التشوهات وخاصة التي تصيب الأعضاء الداخلية للجسم قد لايتمكن الطبيب المختص الكشف عنها،

ومن خلال هذه الدراسة دعا الدكتور محمد هلال إلى ضرورة الحد من ظاهرة التشوهات الولادية التي تحدث في المحافظة من خلال أقامة حملات توعية مجتمعية تبين أهمية أجراء الفحوصات المختبرية للمقبلين على الزواج لمعرفه الإمراض التي قد تتسبب فيما بعد بحدوث تشوهات خلقية أو الحد من ظاهرة زواج الأقارب والذي قد يسبب أيضا في ظهور حالات تشوه ولادي ، فضلا عن تنبيه وتوعية الحوامل على عدم تناول العقاقير أو التعرض للاشعة خلال فتره الحمل وكذلك تجنب الإصابة ببعض الأمراض التي قد تساهم في تشوه الجنين.

كما أكدت الدراسة على وجوب إنشاء مراكز متخصصة في تقديم المشورة الطبية للعوائل وإشراك الأطباء والمختصين في هذا المجال في ندوات خارج البلاد للاستفادة من خبرات الدول الأخرى والحد من ظاهرة التشوه الولادي.

كما أبدى الدكتور محمد هلال خلال دراسته عن استعداد الكثير من المختصين في هذا المجال من إعداد دراسات والمساهمة في وضع حلول مناسبة تخفف من نسبه التشوهات وتحمي البلد من جيل مشوه ومعاق.

إلى ذلك قالت الدكتورة أمل سلومي رئيسة لجنة الصحة والبيئة في مجلس المحافظة: "نحن ندعم ونشجع الأطباء والمختصين في المحافظة لتقديم دراسات حول أسباب حدوث التشوهات ومناطق تركزها، وإعطاء مقترحات علمية مفيدة للحد من هذه الظاهرة ونحن بدورنا سنتواصل مع الحكومة المركزية ووزارة الصحة لتطبيق المقترحات على أرض الواقع كما ساهمنا سابقا من خلال تضافر الجهود مع دائرة صحة بابل التي تزودنا بالمعلومات والدراسات والتوصيات المطلوبة للقضاء على الأوبئة أو الأمراض.

فلاحون ومسؤولون: الآلية التي وضعتها وزارة الزراعة لتسلم التمور مجحفة وعرضت الاقتصاد إلى خسائر كبيرة

ستار العرداوي

باهر غالي

شاحنات محملة بالتمور

كربلاء /علي العلاوي

فوجئ فلاحو ومزارعو كربلاء بالإجراءات الجديدة التي اتخذتها وزارة الزراعة بشأن مطالبتهم بتسليم التمر الدرجة الأولى محملا بصناديق بلاستيكية من زنة ٢٠كغم ليضاف هذا الإجراء إلى هم آخر وهو تأخير التسلم الذي كان يجرى في الشهر العاشر من كل عام ويعتقد الفلاحون إن هذه الإجراءات الجديدة خلقت لهم نوعا من المعاناة وعرضتهم إلى خسائر مالية كونهم اضطروا إلى بيع منتجهم من التمور إلى تجار ووسطاء بسعر اقل من أسعار الدولة التي قررتها المبادرة الزراعية والتي أطلقها رئيس الوزراء نوري المالكي قبل أكثر من عامين بهدف تحسين الواقع الزراعي وزيادة الإنتاج.

يقول الفلاح أبو كاظم من أهالي الهندية من أنهم تفاجؤوا بهذا الإجراء وهو المطالبة بتعبئة إنتاجهم من التمر من نوع الدرجة الأولى بصناديق بلاستكية بعد أن ارتاحوا كثيرا للإجراءات التي تتبعها الدوائر المعنية في المحافظة حين خففت من الروتين والإجراءات الزائدة ويسرت لنا الكثير من الوقت وفتحت منافذ جديدة لنا في القضاء بدلا من تسوي المحصول في منفذ واحد لان ذلك سيؤدي إلى حدوث إرباك وتزاحم وملل وفوق كل هذا فساد إداري ورشاوى.

ويشير إلى إن لا مشكلة في تسلم التمور ولكن مشكلتنا إن إنتاجنا من التمور درجة أولى لم يسوق إلى الدولة لان التسلم ليس بأكياس نايلون كما هو في تمر الدرجة الثانية بل يراد منها شراء صناديق بلاستيكية ومن ثم تسويقه.

وانتقد الفلاح مهدي الآليات الجديدة وقال إنها غير منصفة للفلاح.. وأضاف فبعد أن تأخر تسلم التمور من الشهر العاشر إلى نهاية شهر كانون الأول من العام الماضي وهذا يعني أن نوعية التمور تغيرت لأنه يفقد جزءا من خاصيته ووزنه في عمليات الخزن والترك والانتظار وثانيهما اشتراط الوزارة بتعبئة التمور من الدرجة الأولى في صناديق بلاستيكية من زنة ٢٠كغم وهذا يعني أن على الفلاح شراء كميات كبيرة من هذه الصناديق وتعبئتها ويعني في الوقت ذاته زيادة في خسارة الفلاح بدلا من مساعدته في الربح والمحافظة على عدد نخيله والعمل على زيادة الإنتاج في الموسم المقبل.. ويؤكد إلى إن عملية التسليم في الأعوام السابقة كانت من خلال تعبئة التمر بأكياس نايلون ولكن هذه المرة أرادتها الوزارة بصناديق مما جعلنا نبيع تمرنا وهو في البستان إلى التجار.

إجراءات وزارية

المهندس فؤاد عدنان مسؤول شعبة التسويق في مديرية زراعة كربلاء يقول إن هناك إجراءات وضعتها وزارة الزراعة وهي كثيرة..فمنها مثلا انه ولغرض استفادة اكبر عدد ممكن تم تحديد الكمية المسوقة بنحو ٢٠ طنا كحد أعلى لكل مزارع وهذا يعتمد على أعداد النخيل الموجودة لديه وتم تحديد إنتاجية النخلة الواحدة بـ٦٠ كغم وفي حالة تسويق الفلاح لكمية اقل من المقرر فيكون طبقا لطلب المزارع وتوضح بعبارة (الكمية حسب طلب الفلاح)ويتم استيفاء مبلغ قدره ألف دينار من كل مزارع من قبل الشعبة الزراعية ويثبت رقم الوصل على كتاب التأييد الصادر منها .مبينا إن السبب في ذلك حتى لا يتم تسويق التمور من قبل التجار والمضاربين إلى الشركة العامة للتمور العراقية للاستفادة من فروقات الأسعار.

ويشير عدنان إلى سبب عزوف الفلاحين عن تسويق تمور الدرجة الأولى لطلب الشركة منهم ان يتم تسويق الدرجة الأولى من التمور بصناديق سعة (٢٠) كغم وهذا يعتبر مكلفا بالنسبة للفلاح ففي هذه الحالة يلجأ إلى بيعه بالسوق المحلية أو تسليمه كدرجة ثانية بالإضافة إلى صعوبة النقل بواسطة الصناديق باعتبار حمولتها مكلفة .موضحا سبب قلة تسويق التمور لهذا الموسم قياسا الى المواسم السابقة هو تأخر ورود آلية الاستلام مما اضطر الفلاح إلى بيعه للتجار.

موظف آخر قال إن الفلاح ينتظر أن يقطف ثمار جهده الذي يمتد لعام مع التمر وأعوام حتى تثمر الشجرة المباركة ولكن الإجراءات التي فوجئنا نحن بها أضرت بالتسويق فبدلا من زيادة كميات المستلم منها وخاصة الدرجة الأولى الذي هو الأصل في عملية الربح والتجارة والتسويق وما يتصل بها نجد أن الإجراءات والشروط والصناديق البلاستيكية أثرت على الكميات المستلمة وكانت هي اقل من العام الماضي..ويضيف.. الفلاح لا يرد تعبا آخر في التسويق والاستلام والصكوك وغيرها من الإجراءات فهو يريد تعويض انتظاره ولكن الإجراءات كانت مكلفة فاضطرت الفلاح إلى بيع تمره إلى التجار..وهذه خسارة إلى الجانبين الدولة والفلاح والمستفيد وخسارة على الاقتصاد العراقي ،التاجر والمضارب الذي سيصدره إلى الخارج إلى دول مثل سوريا والأردن الإمارات والهند ودول آسيا وأوربا لان التمر العراقي له نكهة خاصة وفيه أنواع عديدة إذا ما كان من الدرجة الأولى.

الكميات المتسلمة

يقول المتحدث الإعلامي باسم زراعة كربلاء باهر غالي انه تنفيذا للمبادرة الزراعية للحكومة العراقية قامت مديرية زراعة كربلاء وبالتعاون مع فرع الشركة العامة للتمور العراقية وفرع الشركة العامة للتجهيزات الزراعية في كربلاء بتسلم أكثر ٢٦،٢١٩ الف طن من التمور من الدرجة الثانية وان عملية الاستلام تمت عبر أربع منافذ الأول والثاني الشركة العراقية لتصنيع وتسويق التمور فرع كربلاء والثالث في قضاء الهندية والرابع في قضاء عين التمر وان هذه المنافذ مستمرة بتسلم التمور من المنتجين فقط والذين يملكون بساتين نخيل.. وبين أن وزارة الزراعة قررت شراء التمور بأسعار تتراوح مابين ٢٠٠- ٤٥٠ ألف دينار للطن الواحد حسب نوعية التمور المسوقة ونظافتها ووفق آلية محددة تتضمن تزويد الفلاح بتأييد من الشعب الزراعية بعد أن يتم تقديم طلب من قبل الفلاح وتدقيق الرقم الإحصائي المثبت لديها في الحاسبة لكل مزارع ويجري الكشف الموقعي على كمية التمور ويحفظ محضر الكشف في أوليات الشعبة ثم ترسل الكتب إلى مديرية الزراعة عن طريق مخولين وتقوم المديرية بتزويد المزارعين بكتب معنونة إلى شركة التجهيزات الزراعية/ فرع كربلاء وعن طريق المخولين أيضا مع تحديد الكمية المسوقة بعد تدقيق المستمسكات المطلوبة مثل هوية الأحوال المدنية وسند القطعة والمقاطعة وتثبيت أعداد النخيل في كتاب التسويق الصادر من المديرية ويأتي هذا الدعم من اجل تشجيع منتجي التمور على الاهتمام ببساتين النخيل وتكثيرها بعد إهمالها بسبب قلة الناتج وانخفاض أسعارها التي لا سد أثمان إنتاجها.

إجحاف الفلاح

رئيس اللجنة الزراعية في مجلس المحافظة ستار العرداوي قال: إن الآلية التي وضعتها وزارة الزراعة منذ موسم العام الماضي قلنا في حينها إنها آلية غير منصفة ومجحفة بحق الفلاح والمزارع لأنها تعني انه يبيع إنتاجه من التمر بأي نوعية بمبلغ واحد. ويوضح العرداوي إن سعر الصندوق هو ألفي دينار والطن الواحد يحمل بخمسين صندوقا وهذا يعني أن ١٠٠ ألف دينار تذهب من ربح الفلاح ومن السعر المقرر الرسمي للطن هو ٤٥٠ ألف دينار فمعنى ذلك أن النوعيتين أصبحتا بسعر واحد فيضطر الفلاح إلى بيعه على التجار ليتخلص من خسائر أخرى وهي النقل والتحميل والمسافات والانتظار وربما يكون سعر الطن الواحد للتمر درجة الأولى اقل سعرا من الدرجة الثانية وفق آلية وزارة الزراعة، ويشير إلى انه تم الاعتراض على هذه الآلية لدى رئيس الوزراء واستجاب لنا بان تكون التعبئة بأكياس نايلون ولكن وزارة لزراعة ولتأخرها بإعلان زمن الاستلام حتى نهاية لعام الماضي وبداية العام الجديد لم يصلا ردها بان الآلة غير منصفة وعليها تصحيحها لذلك اضطرت الجهات إلى العمل بأوامر الوزارة.